

في ابتداء النفل فيجوز في أثناءه والفرق بين المشروع والنذر ان الوجوه  
 في النذر باسرها الصلاة فيجب باركانها ومنها القيام والوجوب في  
 المشروع بالعمومية وهو لا تجب القيام في النفل كذا في التمشي وفيه  
 ايضا وكبح النفل قاعدا بنا بان يحرم فانما تم يقعد وقال ابو يوسف  
 ومحمد لا يجوز انتهى **قوله** راكبا قال في النهي قيد بذلك لان نفل الماشي  
 غير صحيح بالاجماع كذا في المجتبى انتهى **قوله** خارج المصير لتقييد  
 ينفي اشتراط السفر والجموع في المصير قاله شارح وفي النهي قيد  
 سفر او لا انتهى وفيه ولو شرع خارجها ثم دخل وهو فيها اتمها  
 وقال كثير يترك كذا في الخلاصة انتهى **قوله** الى اى جهة توجه  
 دابته نسب التوجه اليها ايماء الى ان محل اجواز ما اذا سارت بنفسها  
 اما اذا سيرها فلا يجوز حتى الفرض للعدو كذا قالوا وينبغي ان  
 يتقيد بما اذا كان يعمل كثير لقولهم اذا حركه جعله اوضرب دابته فله  
 باس به اذا لم يكن كثيرا قال في غاية البيان وقوله الى اى جهة توجه  
 دابته ينفي اشتراط الاستقبال عند العمومية ايضا لانه لما جاز الى غير  
 القبلة جاز الاضناح ايضا وقيل يشترط فيه ووجهه قوى كذا في  
 النهي **قوله** يصلى المكتوبة عليها بان كانت جموعا اى خارج المصير  
 ويسقط عند استقبال القبلة وظاهر الاطلاق اجزاء هذه الصلاة  
 الى اى جهة توجهت الدابة على حد كفاية وان لا اعادة عليه بقيد  
 ذلك والذي يظهر في بعض كمصور كصور عدم خلو المكان من طين  
 ونحوها عدم سقوط التوجه الى القبلة كذا في الفوائد القرشية **قوله**  
 والامح ان يعتبر عدة السفر عبارة الزيلعي والامح انها تجوز في

كل وضع يجوز للمساكين ان يتصدق فيه انتهى ومثله في فتح **قوله**  
 والامح عدم المنع مطلقا ظاهرا ولو كان والها بقدمه الخاسرة التي  
 على الركابين ولا يخفى بعد كذا في الفوائد القرشية وقال في البحر ولم  
 يشترط المصطفاة الدابة لانها ليست بشرط على قوله الاكسد سوا كان  
 على كسرح او على الركابين والدابة لان فيها ضرورة فسقط اعتبارها  
 وصرح في المحيط والكا في بانه الامح وفي الخلاصة بانه ظاهر المذهب  
 من غير تفصيل وعلله في البدائع بانه لما سقط اعتبار الاركان الاصلية  
 فلا تسقط شرطها من المكان اولى انتهى **قوله** سائر اوله لا يتقيد  
 بظاهره سقوط استتعال القبلة حاله عدم السير قاله الفاضل على  
 وافول كذلك لانه قال كالدابة وفي الصلاة عليها لا يشترط الاستقبال  
 حالة الافتتاح في النافلة وقيل يشترط ولم يعرفوا بين كفاية وفرض  
 الا في حالة عدم العدو فيجوز كفاية لا الفرض **قوله** وان لم يكن  
 فكالم يرفق كشارح وكذا لو ركعت المحل خشية حتى يعق قراع  
 على الارض لعله الدابة تكون بمنزلة الارض انتهى **قوله** وبني اى  
 المنفل راكبا بنزوله يعنى بلا عمل كثير بان تنزل جمله فاحمد من اجزاء  
 الاخر كما في البرهان بعد افتتاحه راكبا صلى ركعة او لا كما في مسكين  
 لان احرامه انعمد بجوز الراكوع ومسجودا لعدوته على منزله كما  
 في الهداية لا يقال ان البن المذكور يودى الى بنا القوى على الضعيف  
 وهو لا يجوز لاننا نقول ايمان راكبا ليس بد لاعتن الاركان لانه اسر  
 لا يصار اليه عند الحجز في العبادات والراكب ليس بما جاز لانه يمكن  
 الانصاف على الركابين والركوع والمسجود ومع هذا المطلق كشارح